

أضعاف جابر بن عبد الله قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يصلي العصر والنهس حينه وروي البخاري سلم وثقه أهل
 السنن إحد عشر عن عائشة رضي الله عنها في تعجيل النبي
 صلى الله عليه وسلم صلاة العصر فمنها قولها كانت تصلي العصر
 والشمس في مجزئتها لم يظهر الغيوم من مجزئتها قال الإمام أبو عبيد
 بن جريح حديث حسن صحيح وقال محمد بن الحسن إحد عشر
 في المواقيت حديث جابر وهو معنى حديث ابن عباس وهو
 الذي اختاره بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم
 منهم عمر وعبد الله بن معمر وعائشة والنس وغير واحد من
 التابعين واختاروا وتعجل صلاة العصر وكرهوا تأخيرها
 وبه يقول عبد الله بن المبارك والشافعي وأحمد وإسحاق انتهى
 كلام الإمام الترمذي في حديث الحاديث لم نذكرها للاستدلال
 بها على ثبوت الحكم لأن الاستدلال بها لذلك إنما يكون
 وضعف المجتهدين لا المقلدين وإنما ذكرنا لها لبيان أنها
 مستندة وحجة القائلين بالعصر الأول ولأن في تأخيرها الإذعان
 أول وقتها تغريباً كثيراً للعوام في تأخير صلاة الظهر بظلمتهم
 أن الوقت باق وبعد هذا كله فعمل جميع الناس أنها هي على هذا
 القول في جميع الأعصار والإمصار مع توفر وجود كثير من
 العلماء والحكام الذي لا تأخذهم في الله لومة لائم في كل عصر
 ومصر ولم يتكروا ذلك العمل قياساً من العمل به وإقرارهم
 عليه يدل على رجحانه وقد ذكر كثير من العلماء منهم أبو عابد
 نقل عن جابر بن جريح أن العمل من تعجيل الصلاة في مجزئتها
 به فإن قلتم بعد هذا كله أنه مرجوح في مذهب الإمام أبي حنيفة
 فمنه عن تعجيله في شرح ابن جريح ومن وافقه القول الآخر
 المقابل



المقابل بأنه لا يدخل وقت العصر لأبصار الظلمة وإنما عمل جميع الناس
 في جميع الأعصار والإمصار حارياً على مرجوح فبنا لكم هل يجوز لأحد
 من الأحناف وغيرهم أن يقلد هذا القول المرجوح ويعقل به بالنسبة
 للصلاة والأذان أو لا يجوز تقليده فإن قلتم يجوز تقليده فهل
 المشروع حينئذ أن يؤذن له أول الوقت ما صحح في الحديث أن من
 أحب الأعمال لله تعالى الصلاة لأول وقتها وإن الصلاة لأول
 مشروعية الأذان إنما تكون عند لمراد الصلاة فإذا ثبتت
 فضيلة الصلاة في أول وقتها فيلزم افضلية الأذان في أول
 وقتها وهل توصف الصلاة في الإسلام على النبي صلى الله عليه وسلم
 كذلك بل يكون داخل تحت قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث
 في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد وإذا قلتم يجوز هذا القول
 ومشروعية الأذان والصلاة في أول الوقت لأحد من أولاد
 الأمر لمنع من ذلك أم ليس له المنع لأن الأمة اتفقت على
 صحة المذهب الأربعة وإن الأربعة الأربعة على هدي و
 خبر من ربهم وأنه يجب تقليد كل من العوام من شأنهم
 افتونا عن كل ما تضمنه هذا السؤال بغاية الإيضاح والبيان
 لأن المسئلة واقعه حال مضطرب الناس لا يضاعفوا الأعمى
 المعلوم وكلم الأجر والثواب من الملك الوهاب والمجد لله
 وكفى في جمع قائل